

الباب الرابع
حسنى مبارك والخيانة

obeikandi.com

وهى على شقين إما خيانات مبارك وعائلته وإما خيانات من حوله ومن الصعب الفصل بينهما لوجود تداخل بينهما حيث لم يخنه من حوله الا لعلمهم برضاه عن ذلك فأما عن خيانة مبارك وعائلته فتتكشف الآن فضائح رئيس مصر السابق مبارك ولكن منها الكثير الذى تم الكشف عنه قبل كونه رئيس لمصر فقد نشر وليد أبو ظهر فى مجلة الوطن بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨١ تقرير تحدث عن ان مبارك كان يتعاون مع المخابرات الأمريكية للتخلص من السادات وذلك عن طريق إضعاف جبهته الداخلية وتحدث التقرير أيضا عن زيارة قام بها مبارك الى واشنطن و طلب السادات بعد عودة مبارك تقرير عن الرحلة وطلب من مدير المخابرات وقتها الفريق محمد الماحي تقرير بادر التفاصيل عن الزيارة و عندما شاهد التقرير اصيب بصدمة كبيرة لان التقرير يتحدث عن تنظيم عسكرى و حزبى مبارك يتحكم فيه و برعاية واشنطن و على الفور استدعى السادات مبارك لمعرفة ما حدث فى واشنطن و قال له أنا صنعتك وأنت من دوني لا تساوي شيئاً لأنك مخلوق بلا وفاء فأنا اعتبرتكم ابني وكنت أعدك لمتابعة المسيرة من بعدي – وليته لم يفعل .

شكوك حول قتل السادات

كان هناك الكثير من التجاوزات والمخالفات في صفقات السلاح التي تردد فيها اسم حسني مبارك في الفترة من ١٩٧٩ وحتى اغتيال السادات غير الإهمال والتقصير المتعمد في حماية وتأمين الرئيس السادات

وأركان نظام الحكم بما يؤكد أن عملية اغتيال السادات كانت معلومة لدى المستفيدين من اغتياله وقاموا بتمرير العملية للتخلص من السادات.

ولقد وضع مبارك نفسه في موضع الشك والريبة بعد مكافأته وترقياته للمتهمين بالتقصير والإهمال في تأمين السادات ومنطقة العرض العسكري ، وظلت الأقاويل تلاحق حسني مبارك طوال سنوات حكمه وتتهمه بالمشاركة في اغتيال السادات سواء بالمشاركة أو بالتستر على الفاعل الحقيقي ، وكانت هناك العديد من المحاولات لفتح التحقيق في قضية اغتيال السادات ومن بينها ما أعلنه طلعت السادات ابن شقيق السادات عن استعداده لطلب تحقيق جنائي دولي في القضية كما حدث في قضية اغتيال الحريري ، وكان تحرك طلعت وأحاديثه في هذه القضية سبباً في محاكمته عسكرياً وصدور حكم في نوفمبر ٢٠٠٦ بحبسه لمدة سنة مع الشغل بتهمة إهانة القوات المسلحة وقام بتنفيذ الحكم .

وقدم الكاتب أنيس الدغدي بلاغاً للنائب العام يتهم فيه مبارك وآخرين بتنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات ، ولم يتم اتخاذ أية إجراءات بشأن هذا البلاغ.

وعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير تحدثت السيدة رقية السادات الابنة الكبرى للرئيس الراحل أنور السادات واتهمت حسني مبارك باغتيال والدها ، وتقدم الدكتور سمير صبرى المحامى ، وكيلاً عن رقيه السادات ، ببلاغ للنائب العام ، طلب فيه التحقيق فى مقتل الرئيس الراحل

السادات يوم احتفالات ٦ أكتوبر ، وأكد صبرى فى بلاغه الذى حمل الرقم ١٣٠٤ لسنة ٢٠١١ ، أن ما نشرته الصحف وأذاعته وكالات الأنباء حول ما قاله الوزير السابق حسب الله الكفراوى وأيده فى ذلك أبو العز الحريرى نائب رئيس حزب التجمع فى المؤتمر الذى نظمه الائتلاف الوطنى من أجل الديمقراطية بالمنصورة وما نشر بأحدى الصحف القومية بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١ ، يؤكد أن الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك متورط فى قتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات.

والتمس صبرى سرعة التحقيق فى البلاغ وإحالة مبارك للمحاكمة الجنائية فى واقعة القتل مع سبق الإصرار والترصد ، وقد أمر النائب العام بإحالة البلاغ إلى النيابة العسكرية لاتخاذ إجراءاتها بشأنه ، ولا تزال التحقيقات جارية حتى الآن.

وقالت السيدة رقية السادات فى أحاديث تلفزيونية إن خالد الإسلامبولي أحد منفذي عملية اغتيال السادات لم يتم تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه وأنها شاهدته خارج مصر ، لكن شخصيات أخرى أدلت بشهادتها وقالت إنها شاهدت عملية تنفيذ حكم الإعدام رمياً بالرصاص ضد خالد الإسلامبولي ورفاقه من العسكريين.

وعند سؤال الدكتور طارق الزمر أحد العناصر القيادية البارزة في تنظيم الجهاد الذي شارك في عملية الاغتيال عن رأيه في القول بعدم تنفيذ حكم الإعدام في خالد الإسلامبولي ورفاقه ومعهم محمد عبد السلام

فرج قائد التنظيم ، فأكد أن عملية الإعدام تمت وهناك عدد من الشهود ممن شاركوا في تنفيذ الإعدام رمياً بالرصاص في العسكريين (خالد الإسلامبولي ، وخالد عباس) وقد شهدوا أن عملية الإعدام تمت أمام أعينهم ، وقال الدكتور طارق الزمر إن العملية مسجلة بكاميرات الفيديو ، وتم ارسال نسخة منها إلى إسرائيل (خيانة أخرى وتدخل في الشأن الداخلي) بناء على طلب عدد من المسؤولين هناك الذين طلبوا حضور عملية الإعدام ، ورفضت الحكومة المصرية طلبهم مع وعد بارسال نسخة من التسجيل بعد التنفيذ وهذا ما تم بالفعل ، وقال الزمر إنهم طالما طالبوا بنسخة من هذا التسجيل.

ومن خلال لقائه مع خالد الإسلامبولي بعد الحادث (كمتهمين في قضية واحدة) أكد الزمر صحة ما أوردناه من معلومات حول وقائع الإهمال والتقصير التي سهلت تنفيذ العملية ، لكن الدكتور طارق اختلف معنا قولنا بوجود إهمال متعمد ، وقال إن جهاز أمن الدولة تأكد في العاشرة من صباح السادس من أكتوبر ١٩٨١ أن هناك عملية لاغتيال السادات ، لكن الضابط المسئول عن إبلاغ وزير الداخلية لم يتمكن من دخول منطقة العرض .

وتظل الشكوك قائمة لدى عائلة السادات طالماً أن السلطات العسكرية لم تسلم جثمان الإسلامبولي لذويه ولم تعلن عن مقبرته ، ومما يزيد من شكوك عائلة السادات حول دور حسني مبارك ، واقعة أخرى حدثت في

منزل السادات بالجيزة عقب اغتياله حيث فوجئت الدكتورة جيهان بفقدان حقيبة مستندات مهمة من حقيبتين كانتا بحوزة السادات ويهتم بهما بشكل شخصي ، أما الحقيبة الثانية فقد فشلت محاولة تهريبها وتم ضبط أحد الضباط وهو يحاول الخروج بها من منزل السادات ، واتصلت جيهان السادات بالرئيس حسني مبارك وطلبت استبعاد هذا الضابط من حراستها ، وبالفعل تم استبعاده ، لكن دون عقاب أو حساب ، وحرص مبارك على تكريمه ومكافأته بمنصب سياسي ، وتحول إلى رجل أعمال كبير.

وقد أكدت طلعت السادات المحامي ونجل شقيق الرئيس السادات في تحقيقات عسكرية أجريت معه أن الإهمال كان متعمداً وأن عملية قتل عمه كانت مؤامرة وقال طلعت السادات أنه ورد في أوراق القضية أن أحد منفذي الحادث قال لمبارك وأبو غزالة اللذان كانا إلى جانب السادات لحظة اغتياله أنه لا يريد هما ويريد السادات، بل طلب مواجهة الاثنين بهذا الكلام ، ويتساءل السادات : عندما يقول هؤلاء الأولاد مثل هذا الكلام، ألا يعني الأمر أنها مؤامرة مقصود بها السادات، وليس قلب نظام الحكم وكانت تساؤلات طلعت السادات منطقية ، وتقرب من دفاع المحامي الراحل شوقي خالد الذي ترفع عن المتهمين باغتيال السادات وأورد دفعه في كتابه محاكمة فرعون ، وكان أهمها الإشارة إلى نوع طلقات الرصاص التي قتلت كبير الياوران حسن علام الذي كان يحمي

ظهر السادات في المنصة ، وهي طلقات من أسلحة قصيرة تختلف عن الأسلحة التي كان يحملها الإسلامبولي ورفاقه ، وأصابت الطلقات المغايرة أيضاً فوزي عبد الحافظ سكرتير السادات والذي كان يحمي ظهره أيضاً ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل كانت الطلقات القادمة من الخلف محددة الاتجاه إلى السادات فقط ، مع أن حسني مبارك وأبو غزالة كانا بجوار السادات يميناً ويساراً لا يفصل بينهما إلا مقابض المقاعد ؟ والسؤال الأكثر أهمية عن أسباب إطلاق الرصاص من خلف تجاه كبير الياوران بدلاً من إطلاقها تجاه المهاجمين للسادات ؟!

وفشلت كل المحاولات لإعادة التحقيق في حادث المنصة خلال فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك ، ولم يتم فتح هذا الملف مرة أخرى إلا عندما سقط مبارك ، ولا تزال التحقيقات جارية أمام النيابة العسكرية.

حسني مبارك والأمن المركزي

في مساء يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٨٦ انفجرت انتفاضة جنود الأمن المركزي في منطقة الأهرامات وتطورت علي نحو واسع، وانطلقت الانتفاضة من معسكرين من معسكرات الأمن المركزي لتمتد إلي محافظات أخرى حيث بدأ ثمانية آلاف جندياً مظاهرات للاحتجاج بعد أن ترددت بينهم أنباء تفيد أنه تقرر مد فترة التجنيد الإجباري لأفراد الأمن المركزي من ثلاثة سنوات إلى أربع سنوات، وأن تخفيضاً سوف يلحق بمرتبات الجنود لسداد ديون مصر وتطورت الأحداث بعد ذلك فيما يشبه

انتفاضة شاملة امتدت إلى ستة معسكرات مختلفة فى ستة من الجمهورية (القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وسوهاج، وأسيوط، والإسماعيلية) وأمر الرئيس المخلوع الجيش بقصف الأمن المركزي بالمقاتلات الحربية عام ١٩٨٦ بعد فشل الداخلية فى السيطرة على الموقف، مما أدى إلى مقتل ٧ آلاف من الجنود

نزع ملكية الأراضي

نذكر حالة واحدة للتدليل فهذا الموضوع وحده يحتاج لكتاب مستقل أوعز حسنى مبارك إلى المخابرات العامة فى منتصف التسعينات بنزع ملكية قطعتين كبيرتين من الأراضي فى سيناء تطلان على شاطئ خليج العقبة مباشرة ، كانت ملكيتهما تعود إلى مواطنين مصريين هما د. خالد فوده ووجيه سياج (صاحب فندق سياج بالهرم) .

لجأ المالكان الأصليان إلى كل مسئول بالدولة يتوسلان له لوقف هذا الاعتداء ، كان ضمن هؤلاء اللواء عمر سليمان – رئيس المخابرات العامة – الذى طالبهما بتنفيذ تعليمات المخابرات بسبب أمن مصر القومى نفذ المواطنان التعليمات ظنا منهما أن القطعتين فعلا ستصبحان ضمن سيطرة المخابرات لحماية أمن مصر القومى ، لكنهما اكتشفا أن حسين سالم قد أنشا عليهما منشآت خاصة بمشاريعه .

لجأ كل من د. خالد فودة ووجيه سياج عندئذ إلى المحاكم المصرية وأمضيا عشر سنوات بين مباتيها وحصلا على أحكام منها كثيرة

لتمكينهما من أرضهما رفض نظام مبارك البوليسى تنفيذها جميعا ولجأ مبارك خلال تلك الفترة إلى أسلوبه الكيدى الذى أشتهر به فقطع الخدمات من مياه وكهرباء عن فندق سياج بالهرم مرات كثيرة حتى ينهار وجيه سياج ، كما تعرض د. فوده إلى بعض المنغصات من رجال يرتدون الزي المدنى فى عام ٢٠٠٥ نصح بعض فاعلى الخير من رجال القانون وجيه سياج بالجوء إلى المحاكم الدولية لأنه يتمتع بالجنسية الإيطالية فى يوليو ٢٠٠٩ حكمت المحاكم الدولية لصالحه وأجبرت الحكومة المصرية على دفع مبلغ ١٣٤ مليون دولار حوالى ٧٥٠ مليون جنيه كغرامة تعويضية لسياج .

أذن مبارك صاغرا إلى تنفيذ حكم المحكمة الدولية ، لكن المحزن أن دفع هذه المبالغ سيكون - كما هو الحال دائما - من دماء شعب مصر ! أما د. خالد فوده فإنه ما زال يندب حظه ، والملاحظ فى قضيته هو أن د. كمال أبو المجد والذى كان يمثلته فى المحاكم المصرية كان هو الذى يمثل مصر ضد وجيه سياج فى المحاكم الدولية .

خيانة صدام

اجتمع الملك عبد الله الثانى ملك الأردن فى بيته فى عمان مع تومى فرانكس فى ٢٠٠٣ وكان حسنى مبارك موجوداً ولكن من الواضح أنه كان مهتماً بالبناء العسكرى الأمريكى وبالتوتر فى العراق يقول الملك

حسين ومال مقترباً مني وتكلم بلغة انجليزية مفهومة فوراً ولكن بلهجته ، وقال وهو يختار كلماته بعناية ، مثلما فعل الملك عبد الله ، ياجنرال فرانكس ، يجب عليك أن تكون حذراً جداً ، لقد تحدثنا مع صدام حسين ، وهو يملك أسلحة تدمير شامل ، أسلحة حيوية بالفعل وسوف يستخدمها على جنودكم ، وفي غرفة الاتصالات في السفارة ، مررت هذه الرسالة الى دون رامسفيلد (١).

ورغم تحريض أمريكا على صدام فقد أوعز هو الى صدام ان يقوم بمهاجمة الكويت حيث قال العميد متقاعد سعد زايد الحارس السابق للرئيس المخلوع

الرئيس السابق كان على علم بدخول صدام الكويت واستمعت لحوار بينه وبين صدام في المترو أثناء افتتاح مترو الأنفاق حول الموضوع ، طالب فيه مبارك صدام بالإسراع في إنهاء الموضوع . وزايد كان يرافق الرئيس السابق في تحركاته ، وأيضاً في ملعب الجولف ، حيث كان مبارك يقضى وقتاً طويلاً .

وصلت أزمة الديون المصرية إلي ذروتها عام ١٩٨٤ بسبب وجود عجز كبير في مجمع النقد الأجنبي بالبنك المركزي والبنوك التجارية وبالتالي توقفت مصر عن تمويل الاعتمادات الخارجية ولم يكن بها سوي ما يكفي لشراء الاحتياجات اليومية للشعب المصري ، من تموين و سلع

أساسية وقد تجمعت في ذلك الوقت عدة عوامل أدت إلي هذه الحالة منها
شراء وبيع ديون مصر

تراجع عائدات السياحة وانخفاض إيرادات قناة السويس وتدني تحويلات المصريين في الخارج ولهذا قل النقد الأجنبي واضطر البنك المركزي لشراء الدولارات من السماسرة وشركات الأموال خارج مصر. وفي هذا العام كان علي مصر سداد كمبيالات أو ديون بمليارات الدولارات وكل ما أعلن من أرقام في هذا الشأن غير دقيق، فالرئيس السابق حسني مبارك قال في حوارات صحفية عديدة إن الديون أو الكمبيالات واجبة السداد كانت تبلغ مليار دولار وهذا الرقم لا يتفق مع الواقع والأقرب للصواب أن الديون واجبة السداد كان قيمتها تتراوح بين ١٥ مليار دولار و ١٨ مليار دولار أي أنه رجل كذاب .

والبنك المركزي وأعضاء مجالس إدارات بنوك القاهرة والاسكندرية، ومصر والأهلي كانوا علي علم بتفاصيل هذه الكمبيالات وهذه البنوك كانت هي المنوط بها سداد الديون وكان البنك المركزي لديه تفاصيل كاملة بهذه الكمبيالات.

(١) جندي في العراق الجنرال تومي فرانكس-قائد القوات الأميركية الذي قاد العدوان على العراق

وأول من بدأ المتاجرة في ديون مصر الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد سابقاً.

وجمال مبارك بدأ حياته العملية في المصرف العربي الدولي وهو بنك لا يخضع لرقابة البنك المركزي وبعد أقل من عامين أخذه فاروق العقدة وجمال محرم رئيس بنك بيريوس السابق وألحقاه بالعمل في بنك أوف أميركان في لندن، ولم يكن اختيارهما لندن اعتباطاً وإنما اختارها لأنها مركز بيع الكمبيالات في العالم ومن هنا بدأت رحلة جمال مبارك مع التجارة في ديون مصر وساعده وجوده في لندن علي شراء عدد كبير من كمبيالات الديون المصرية.

وكان يشتري كمبيالات الديون بما يتراوح بين ١٠ و ١٥٪ من قيمتها علي أقصى تقدير ثم يحصل علي قيمتها بالكامل من البنك المركزي المصري أو البنوك التجارية الأربعة آنذاك، الأهلي والاسكندرية والقاهرة ومصر.

إذا كان معروفاً ومتعارفاً عليه لماذا تقبل البنوك المصرية سداد قيمة الكمبيالة بالكامل إذا كانت تعلم أنه يمكن بيعها بنسبة بسيطة من قيمتها؟ - السبب بالطبع هو نفوذ من يشتري هذه الكمبيالات ويتقدم بها للبنوك المصرية والبعض كان يحصل علي قيمة الكمبيالة وبالإضافة الي مصروفات إدارية وقضائية وفوائد المبلغ المدون بالكمبيالة.

ولو يكن جمال مبارك اللاعب الوحيد في عالم تجارة الديون المصرية بل

كان هناك غيره كثيرون اقتحموا هذا المجال وعلي رأسهم الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد سابقا والدكتور سليمان نور الدين وزير الاقتصاد سابقا والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب سابقا وشقيقه عبد الخالق المحجوب ورجل الأعمال سامي علي حسن وغيرهم، الأرقام بدقة موجودة في أوراق رسمية ومحفوظة داخل البنك المركزي وعلي مسئولني هذا البنك أن يعلنوها للرأي العام.

يوسف بطرس غالى جاسوس أمريكي يعلم مبارك

فجرت جريدة الفجر المصرية في عددها الأخير مفاجأة مدوية حيث أعلنت عن وجود جاسوس لأمريكا في حكومة نظيف وأن هذا الجاسوس كان يعمل وزيرا لامعا وأنه كان يحمل حقيبة وزارية قبل أن يتولى مهام وزارته الأخيرة .

ونسبت الصحيفة هذه الإدعاءات إلى محمد عبد السلام محجوب محافظ الإسكندرية السابق ، وأضافت الصحيفة أن هذا الجاسوس معروف لدى رؤساء الوزارة في مصر وأن العديد من التقارير تم رفعها إلى مبارك للتحذير منه ولكنه لم يوجه إليه لوماً بل بالعكس من ذلك قام بإعطائه وزارة أكثر أهمية.

تؤكد صحيفة الفجر أن الوزير الجاسوس كان من أشد المتحمسين لملف التوريث وأنه كان يشجع عليه ويرغب في دفعه للأمام وأنه انتهج

سياسات في وزارته لا تعمل في الصالح المصري وتضر الإقتصاد ،
والأعجب من ذلك ورود تقارير وصلت إلى مبارك تؤكد أن الوزير
المذكور قام بكشف أسرار حكومته للمخابرات المركزية الأمريكية
وبالرغم من ذلك لم يحرك مبارك ساكناً.

بالرغم من أن الفجر لم يكشف عن اسم الوزير الجاسوس إلا أن
البعض يشير إلى أنه وزير المالية السابق يوسف بطرس غالي الذي
عمل مع عدة وزارات منها وزارة الجنزوري حيث تولى منصب وزير
الدولة للشئون الإقتصادية كما عمل قبلها كوزيراً للتعاون الدولي ،
وقد حصل على منصب وزير الإقتصاد منذ عام ١٩٩٩ حتى انتقل منه
وزيراً للمالية ، ويتعجب الجميع من بقاءه في الوزارة كل هذه السنوات
ينتقل من وزارة إلى أخرى ، وتقول الفجر أن الوزير المذكور كان يثير
ريبة رؤساء الوزارات الذين عملوا معه وأشاروا لمبارك أنه غير مأمون
وأنه من المحتمل جداً أن يكون جاسوساً أمريكياً ولم يأبه مبارك بذلك ،
ولم يلتفت للتقرير المخبراتي الذي أكد بالدليل تعاونه مع ال CIA .
والاتهامات الموجهة ليوسف بطرس غالي تشمل إهدار المال العام ودعم
ملف التوريث من حسابات الدولة وكشفت تقارير صحفية عن أن الجهاز
المركزي للمحاسبات رصد في تقرير له انتهاكات واضحة لوزير المالية
السابق يوسف بطرس غالي وتلاعبه المتعمد في الموازنة العامة للدولة
لصالح رجال أعمال الحزب الوطني،و أكد مسئول في الجهاز المركزي

للمحاسبات أن بطرس غالي عندما عدل قانون الضرائب ألغى أوعية ضريبية خاصة برجال الأعمال وهي ضريبة من أهم الضرائب في مصر ، ضريبة رؤوس الأموال المنقولة والتي كانت حصيلتها السنوية ٥ مليارات جنيه سنويا وهي ضريبة وضعت في مجاملة فاضحة لرجال الحزب الوطني.

كما أن هناك اتهامات له بأنه قام بتسريب المعلومات التي حصل عليها عن العقارات في مصر والبيوت والشقق وحتى أسطح المنازل والتي تم تجميعها على أساس أنها ضرورية لدفع الضرائب العقارية ويؤكد البعض أن هذه المعلومات تم تصديرها إلى إسرائيل لتستخدمها في الهجوم على مصر في اللحظة الحاسمة.

أعلن البوليس المصري أنه يتعاون مع الانتربول حاليا من أجل القبض على يوسف بطرس غالي ، لكن السؤال الذي لا يعلم أحد إجابته حاليا هل سيحاسب وزير المالية السابق على الفساد المالي والسياسي فحسب أم على ملفه في الجاسوسية أيضاً

حسنى مبارك لم يترك شئ محرماً إلا وفعله

-فتح البلاد على مصراعيها للعدو الذى قتل ودمر وأراق دماء الأبطال على أرض سيناء وترك الصهاينة يدوسون بقدميهم النجسة فوق رمال سيناء التى كل ذرة رمال منها مثقلة بدماء الأبطال تشكو فجر الحاكم

وضعف المحكومين .

-تصدير الغاز المصرى بملايين ليهدر على مصر المليارات من الدولارات
لينعم أسيادة بالدفء والنور والحياة بينما شعبة يعيش مرارة العيش
والضنك بينما يستقبلهم بالأحضان ولا يحتاج لمترجم وهو يدير أعماله
القدرة مع الصهاينة حافظا ومتكلما بلغتهم لغة صهيون التى يدين لها هو
وأبنة جمال الاتى ليكمل مسيرة النهب الممنهج والمنظم للوطن.

-المتاجرة بكل أنواع السلاح وتعاطى عمولات بما يخالف صريح القانون
المصرى والقانون الأخلاقى لرئيس دولة محترم فقد كان الرئيس السابق
غير المحترم يحصل على عمولات من كل صفقة سلاح للجيش المصرى
-أنشاء طبقة من المنتفعين والطفيليين التى اضررت بالبلاد والعباد.

وأشاعت التسريب و اللامبالاة ضاربا عرض الحائط بكل الاخلاق المحترمة
التى يربى القائد بوصفة أبا لكل المصريين فقد انتشر الفساد والرشوة
والمحسوبية وبعلمه هو شخصا وتشجيعه ورعايته ومما يذكر أنه كان
يستخدم تعبير (مستف ورقك كويس) ليعطى من ينطبق عليه هذا الكلام
الحصانة.

-قتل المتظاهرين بالأمر المباشر لوزير الداخلية أو كبير زبانية الجحيم بل
وإحداث فراغ أمنى وإطلاق سراح المساجين والبلطجية الخطرين مسييا
الذعر لكل طوائف الشعب لتعيش مصر فى جو لم يحدث فى عصور
الظلام .

-تسهيل الاستيلاء على أراضى الدولة بأبخص الأسعار وأحتكارها مما جعل الحياة مستحيلة على السواد الأعظم من الشعب ناسفا فكرة العدالة الاجتماعية من أساسها مما جعل المصريين سواء من الكفاءات العلمية والهندسية والطبية وفى كل المجالات تهرب لخارج البلاد مما أضر بالبلاد ضرراً بالغاً فأصبحت البلاد خاوية من المثقفين المخلصين وانتشر أنصاف المتعلمين وذوى الخبرة الضعيفة فى البلاد وفى كل المواقع مما أضر بحياة الشعب ضرراً بالغاً .

- وأخيرا وليس آخرا ذكرت جريدة صوت الأمة فى أحد أعدادها ما قاله أحد الوزراء الإسرائيليين فى مقابلة بعد خلع العميل الذى يخدم أهداف الصهيونية العالمية إن مبارك كان كنزا مهما فى مصر لمصلحة إسرائيل.

- تقول نشرة الدراسات الاقتصادية الصادرة عن معهد أبحاث الشرق الأوسط فى مقال لباحث باسم نيمرود رافائيلى بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٠٣ فان جمال مبارك كان وراء تخفيض سعر الجنيه المصرى من خلال لجنة السياسات وان هذا التخفيض أدى إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة ٧٠% والسيارات ٣٥% والأسماك المعلبة ٥٠% .. الخ

- حكم مبارك قضم ظهر المقاومة فى العراق وفلسطين بتواطئه مع الأعداء .

-في تصريحات لعيد خضر الذى كان يعمل سائق للرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك وقال أنه التحق بالعمل في مقر رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٠ بعد استيفائه الأوراق الرسمية واختبارات العمل، وعمل في بادئ الأمر كسائق ركاب يقوم بإحضار الأطعمة الخاصة بالرئيس ومقر الضيافة، وبعدها كلف بتوصيل سوزان مبارك إلى المطار في حالة سفرها.

- وقالت صحيفة صوت الأمة عن عيد خضر شاهد حسني مبارك أول مرة في قصر العروبة ويومها كان يسب الدين للسفرجي لأنه شرب حاجة ساقعة.

-وفي واقعة أخرى سب احد العاملين بأفطع السباب غضباً منه لأنه ادر الراديو على محطة القرآن الكريم .

-وفي فضيحة من العيار الثقيل قال عيد خضر أن صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى السابق كان مسئول عن تصميم وترتيب سهرات الفرفشة والنعنشة لمبارك بالراقصات والفنانات التي كان يحضرها له.

يكفى هذا القدر اذ يحتاج موضوع خيانات مبارك وآله ومن حوله إلى دراسة مستفيضة كاملة تخرج بنا عن هذا الإطار لذا سوف نتبع

هذا العمل بموضوع كامل عن ملفات الفساد الكبرى فى عصر البائد
بإذن الله .

وعلى العموم فقد كان للفترة التى حكم فيها حسنى مبارك الكثير من
الآثار المدمرة على مستوى الأفراد والجماعات المصرية ونظراً لكبر
حجم الآثار لن نستطيع أن نسطرها جميعاً ولكن سنورد طرفاً منها
باختصار و بالأرقام :

الأحوال المالية

ديون : إجمالي ٦١٤ مليار جنيه

الفقر : ٣٥ % من الشعب تحت خط الفقر، أقل من ١ دولار في اليوم
نقود مهربة : ٣٠٠ مليار دولار على الأقل خرجت من البلاد
الجنيه المصري : الدولار = ٨٥ قرش سنة ١٩٨١م و ٦ جنيهاً سنة
٢٠٠٥ م

الأحوال الصحية

السرطان : تضاعف ٨ مرات . أعلى نسبة في العالم

الذبحة الصدرية : ٢٠ % من الحالات شباب تحت الأربعين

البلهارسيا : أعلى نسبة في العالم

السكر : ٧ ملايين ١٠ % تقريباً من عدد السكان

إلتهاب كبدي : ١٣ مليون ٢٠ % من الشعب فشل كلوي : أعلى نسبة

في العالم

شلل الأطفال : موجود في ٦ دول في العالم فقط منهم مصر

الإكتئاب : ٢٠ مليون مواطن أمراض نفسية (أخرى) : ٦ ملايين

التدخين : ٨٠% من البالغين مدخنين

التلوث : أعلى نسبة في العالم.

تلوث للهواء ومياه الشرب والتدهور في التربة والمناطق الساحلية

خسائر ٣٠ مليار جنيه

الانفاق الحكومي: ١٠ دولار للفرد سنوياً

الأحوال الاجتماعية

القضايا : ٢٠ مليون قضية بالمحاكم ..أقدمها من ٣٨ عام حتى الآن

البطالة : ٢٩% من القادرين على العمل حوالي ٥ مليون شاب

الانتحار 3 : آلاف محاولة سنوياً

حوادث الطرق : ٦ آلاف قتيل سنوياً و ٢٣ ألف مصاب

الطلاق : ٢٨% والجنوسة : ٧ مليون عانس ٤ مليون فوق ٣٥ عام

الهجرة : ٤ ملايين مهاجر منهم ٨٢٠ ألفاً من الكفاءات و ٢٥٠٠ عالم

في تخصصات شديدة الأهمية ٦ ملايين طلب هجرة للولايات المتحدة

وحدها سنة ٢٠٠٥

الأمية (الحالية) : ٢٦% من الشعب المصري

الأمية (المستقبلية) : ٧% من الأطفال لا يدخلون المدارس غير

الهاريين بعد الدخول

التعليم : دروس خصوصية ، كتب خارجية ، جامعات خاصة للربح فقط
عمالة الأطفال : نصف مليون طفل

أطفال الشوارع : تقرير الأمم المتحدة 100: ألف طفل

عشوائيات : ٤٥ ٪ من الشعب يسكن العشوائيات ٣٥ منطقة عشوائية
بالقاهرة فقط

موظف الحكومة : تحت خط الفقر ويؤخذ منه ضرائب (ستة جنيهاً
متوسط دخل الموظف يومياً

المخدرات : ٦ مليار دولار سنوياً في تجارة المخدرات

مشاكل أخلاقية : رشوة، محسوبية، بلطجة، توريث المهن، غري، زواج
عرفي، قتل الأزواج، امتهان وتحرش بالنساء، ألفاظ بذيئة، صحافة
جنسية غش جماعي وجريمة و تسول .

الأحوال السياسية :

سيطرة وفساد النخبة الحاكمة، مراكز قوى، الإعداد لتوريث الحكم، تزوير
انتخابات، قمع المعارضة، اعتقالات، تعذيب حتى الموت، انتهاك لحقوق
الإنسان، إلغاء دور النقابات والجمعيات الأهلية مشاريع قومية متوقفة أو
خاسرة زراعة الصحراء الغربية بالقمح (مشروع اليابان) وادي
السليكون، محطة الطاقة النووية جامعة د/ أحمد زويل التكنولوجيا
فوسفات أبو طرطور وادي توشكى أكثر من ٢,٣ مليار جنيه خسائر

بشركات القطن و ٨ مليارات جنيهه خسائر شركات الغزل والنسيج و ١٢ مليار جنيهه العجز الإجمالي لسكك حديد مصر خسائر ١٠ مليارات جنيهه بقطاع الإذاعة والتلفزيون .

الآزمات

فساد، تعليم، إسكان، زواج، بطالة، صحة، أخلاق، ضمير، مرور ، مياه نظيفة، صرف صحي، البناء على الأرض الزراعية، تصحر، زحام ، غلاء، انخفاض احتياطي النقد الأرض الزراعية تم تجريف مليون و ٢٠٠ ألف فدان أرض خضراء من ٥٠٠٠ سنة من أصل ٦ مليون فدان.

الأمن والشرطة :

قانون الطوارئ : ٣٠ سنة طوارئ في خدمة الشعب .